الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.
GENERAL

S/18149
12 June 1986
ARABIC
ORIGINAL:ENGLISH

رسالة مؤرخة في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٦
موجهة الى الامين العام من الممثل
الدائم لقبرص لدى الامم المتحدة

أتشرف بأن أحيل اليكم طيه نص رسالة مؤرخة في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٦ وموجهة الى سعادتكم من وزير خارجية جمهورية قبرص ، سعادة السيد جورج أياكوفو .

وسنكون شاكرين جدا لو صدرت هذه الرسالة مثلما طلب وزير خارجيتي ، مع الوثائق المرفقة بها ، بوصفها اضافة جديدة لتقريركم S/18102 ، أو بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الإمن قبل انعقاد جلسته يوم ١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٦ .

(توقيع) كونستانتين موشوتاس
السفير
الممثل الدائم لقبرص
لدى الأمم المتحدة

مرفق

رسالة مؤرخة في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٦
وموجهة الى الامين العام من وزير
خارجية قبرص

لقد درست بعناية الاضافة الى تقريركم المقدم الى مجلس الامن والمؤرخة في ١١ حزيران/يونيه ١٩٨٦ تحت الرمز S/18102/Add.1 . ولاحظت انه في حين أنكم أشرتم في النص الى وثائق عديدة وألحقتموها به ، فإن وثائق هامة أخرى أساسية لفهم التطورات الواردة في تقريركم ، لم تُلحق به .

وإني أعني بوجه خاص رسالة السيد سبيروس كيبريانو رئيس جمهورية قبرص ، المؤرخة في ٢٠ آذار/مارس ١٩٨٦ ، وعلى الأخص المذكرة المرفقة بها والتي تجدون نسخة منها تسهيلا للرجوع اليها (مرفق) . وقد كانت الرسالة والمذكرة تأكيدا لمواقف القبارصة اليونانيين واهتماماتهم وأولوياتهم فيما يتعلق بالقضايا التي نوقشت في جلسات عقدت علي مستوى أدنى خلال زيارة نيقوسيا التي بدأت في ٣ آذار/مارس ١٩٨٦ وخلال اجتماع الرئيس بكم في ستوكهلم يوم ١٥ آذار/مارس ١٩٨٦ . ولم ترد في المذكرة بعض البنود والنقاط الواردة في "مشروع الاتفاق الاطاري" إما لأنها لم تناقش اطلاقا في أي من هذه الاجتماعات أو لأنه ذكر أن صياغة نيسان/ابريل ستبقى دون تغيير . وقد أشرتم في الفقرة ٣ من اضافة تقريركم الى ردّ وصلكم من الجانب القبرصي التركي في أوائل آب/أغسطس . وهذا الرد الوارد من السيد دنكتاش ، المؤرخ في ٨ آب/أغسطس ١٩٨٥ ، يعطي فكرة جزئية عن تصلّب الجانب التركي ويعكس مواقفه السلبية . ونحن نشعر أنه لا يمكن وضع "مشروع الاتفاق الاطاري" في سياقه حقا إلا اذا أذيعت هذه الرسالة أيضا .

وفي هذه الظروف ، بودّي أن أطلب منكم رسميا ، ياسيادة الأمين العام ، إما أن تصدروا رسالتي ومرفقها بوصفهما اضافة جديدة لتقريركم أو تعميمها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن قبل موعد الجلسة المتوقع عقدها غدا (الجمعة ٦/١٣) .

جورج اياكوفو
وزير خارجية
جمهورية قبرص

الضميمة الاولى

رسالة مؤرخة في ٢٠ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة
الى الامين العام من رئيس جمهورية قبرص

شخصي

إني ممتن لأن اتيحت لي فرصة تبادل الآراء معكم في ستوكهلم يوم السبت الماضي . ووفقا لتفاهمنا ، أذنت للسفير أ. مافروماتيس أن يبلغكم شخصيا آراءنا بشأن المسائل الجديدة التي طرحها الجانب الآخر وكذلك بشأن بعض المسائل التي تكتسب أهمية خاصة بالنسبة الينا .

ان اهتمامنا نابع من الرغبة في ضمان احراز تقدم نحو ايجاد حل عادل ودائم لمشكلة قبرص . ونحن نشعر أنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا اذا روعيت اهتماماتنا وشواغلنا على النحو الواجب ، وتضمنت أية وثيقة تُعرض تفاهما واتفاقا حقيقيين . وكما أكدت لكم في مناسبات عديدة ، فإن نجاح جهودكم يتوقف على إيجاد حل ، على مستوى عال وعلى سبيل الاولوية ، للقضايا الرئيسية المعلقة ، وهي انسحاب جميع القوات التركية قبل انشاء حكومة انتقالية ، وانسحاب جميع المستوطنين بالمثل ، ومسألة الضمانات والتطبيق الفعلي للحريات الثلاث . وكما سبق الاتفاق بشأنه ، ستناقش قضية انسحاب القوات والعناصر الاجنبية ومسألة الضمانات ، ومن المفروض أن تُحل ، في اجتماع رفيع المستوى تعقدونه بعد إعداد ملائم . وسيصدر الاجتماع الرفيع المستوى ذاته ، حسب الاقتضاء ، مبادئ توجيهية بشأن مسائل أخرى الى الافرقة العاملة التي لن تبدأ أعمالها الفنية إلا بعد الاتفاق على هذه المبادئ التوجيهية وصدورها على النحو الواجب .

وانني اذ أعرب عن اقتناعي بأن المسائل المبلغة اليكم سترد بشكل ملائم في الوثيقة ، أنتهز هذه الفرصة لاعرب عن تقديري لجهودكم المتواصلة ولاؤكد لكم كعهدي استعدادي المخلص للتعاون .

(توقيع) سبيروس كيبريانو
رئيس جمهورية قبرص

الضميمة الثانية

مذكرة

تشير التجربة الى ان وثيقة من قبيل تلك التي سيتم اعدادها تتوفر لها فرصة أفضل للقبول اذا ما نجحت المفاوضات التي تسبقها في حل جميع المسائل المعلقة المتصلة بها .

وقد بينت اجتماعات المستوى الادنى في جنيف أن ثمة مسائل هامة معينة مازالت تنتظر الحل في حين أن مسائل اخرى كانت تعتبر منتهية ، قد اعيد طرحها وأفكار جديدة عرضت . واضافة الى ذلك ، كان هناك لسوء الحظ ، تأخير قدره ثلاثة اشهر (كانون الأول/ديسمبر ، كانون الثاني/يناير ، شباط/فبراير) بين اجتماعي المستوى الادنى نتيجة لأن الجانب القبرصي التركي ظل يُرجئ الاجتماعات في حين اننا كنا على استعداد لمواصلة المشاورات .

وقد سببت بعض القضايا التي عرضت على الجانبين في شكل جدول اعمال في الاجتماع الثاني على المستوى الادنى في جنيف قلقا للجانب القبرصي اليوناني . ولمساعدة الامين العام في مبادرته الجارية ، من المفيد أن يعاد ذكر دواعي قلق الجانب القبرصي اليوناني بشأن هذه المسائل . وقبل بيان هذه المسائل ، ينبغي الاشارة الى أن وثيقة نيسان/ابريل ١٩٨٥ قد قبلت ، ليس لأنها كانت تفي بتوقعات الجانب القبرصي اليوناني ، بل من منطلق السعي الحقيقي لتحقيق تقدم وكذلك بناءً على تأكيدات بأنه لن تطلب من الجانب القبرصي اليوناني أية تنازلات أخرى وأنه سيتم تجنب قيام الجانب التركي بخلق امر واقع جديد .

قضايا محددة

(١) الشخصية الدولية للجمهورية الاتحادية :

استنادا الى القانون الدولي والممارسة الدولية ، كان موقفنا دائما هو ان الجمهورية الاتحادية هي وحدها التي ستكون لها شخصية دولية . بيد أنه بروح التوفيق ، قبل الجانب القبرصي اليوناني العبارة التالية في مشروع البيان :

"وبناء على ذلك ، سيكون لجمهورية قبرص الاتحادية شخصية دولية تؤول خصائصها الى الحكومة الاتحادية" .

وان أي شيء يتجاوز الصياغة السالفة الذكر من شانه أن يهدر الشخصية الدولية للجمهورية الاتحادية وأن يقود بالتاكيد الى الانفصالية . ولا يمكن الاستشهاد على نحو يصدّق بسوابق وقعت في اطار ظروف مختلفة تماما وفي سياقات جغرافية أخرى .

(٣) الدفاع :

لقد قُبلت صياغة نيسان/ابريل ١٩٨٥ على سبيل التوفيق . ولا يمكن قبول الربط بين مفهومي الدفاع والضمانات .

(٣) الهيئة التشريعية :

ان التاكيد على أنه سيبقى على الصياغة الواردة في وثيقة نيسان/ابريل ١٩٨٥ ، وأنه لن يعاد الاخذ بالتصويت المرجح في مجلس الشيوخ في المسائل غير الرئيسية ، هو موضع ترحيب .

(٤) آلية حل الازمات في الهيئة التشريعية وفي مجلس الوزراء :

لقد كان موقف الجانب القبرصي اليوناني على الدوام مؤيدا لانشاء آلية لحل الأزمات بصورة فعالة وعاجلة . وجاري دراسة الآلية التي اقترحت في الاجتماع الثاني على المستوى الادنى في جنيف .

(٥) الهيئة الثلاثية/المحكمة الدستورية :

إن ادخال مفهوم عضو مصوت غير قبرصي في المحكمة الدستورية في هذه المرحلة المتاخرة لا يتفق مع التفاهم الذي سبق للطرفين التوصل اليه في المحادثات بين الطائفتين . غير أن هذه المسالة هي أيضا قيد الدراسة .

(٦) التعديلات الاقليمية :

يكرر الجانب القبرصي اليوناني الاعراب عن قلقه لان عدد المشردين الذي يلزم اعادة توطينهم هو عامل مهم للغاية في حل المسالة الاقليمية . ومما يذكر أن الامين العام يشاطر الجانب القبرصي اليوناني هذا القلق الذي جرى الاعراب عنه في نقاط عمل فيينا وفي جداول الاعمال .

وإن إدخال بعد للأمن في المسألة الاقليمية يتعارض مع فكرة انشاء نظام اتحادي ويتنافى مع مفهوم المناطق ذات المركز الخاص ؛ كما سيكون له أثر سلبي على عدد القبارصة اليونانيين المشردين الذين يتعين اعادة توطينهم . فقضية الأمن بالنسبة للطائفتين من الملائم أن تعالج في إطار بنود أخرى .

وفيما يتعلق بفاروشا ، يتوقع الحصول على تأكيدات خطية ، حسب الاتفاق .

(٧) الجدول الزمني والضمانات :

مازال موقف الجانب القبرصي اليوناني يتمثل في أنه ينبغي سحب جميع القوات العسكرية غير القبرصية قبل اقامة الحكومة الاتحادية الانتقالية . وبالمثل ينبغي سحب جميع المستوطنين .

وقد ثبت أن نظام الضمانات الحالي يمثل كارثة بالنسبة للسلامة الاقليمية لقبرص ولأمن القبارصة اليونانيين وحقوق الانسان لهم . وينبغي توفير ضمانات فعالة تستبعد التدخل من جانب واحد واستخدام القوة من جانب أي دولة .

(٨) اجراءات النظر في الادعاءات المتعلقة بعدم تنفيذ تدابير بناء الثقة :

إن موقف الجانب القبرصي اليوناني معروف جيدا ومؤيد لصياغة نيسان/ابريل ١٩٨٥ .

(٩) الاجراء :

يشعر الجانب القبرصي اليوناني بالتقدير للتأكيد على انه سيتم اتباع الاجراء الوارد في مشروع بيان نيسان/ابريل ١٩٨٥ ، وهو أن الاجتماع الرفيع المستوى سيكون هو المحفل الذي يختص وحده بالتفاوض بشأن المسائل المتعلقة بالضمانات والجدول الزمني لانسحاب القوات ، وكذلك بوضع مبادئ توجيهية موضوعية بشأن جميع المسائل الاخرى . ولن يبدأ العمل الموضوعي للأفرقة العاملة إلاّ عندما تتلقى هذه الأفرقة المبادئ التوجيهية من اجتماع رفيع المستوى ناجح . وغني عن الذكر انه لتجنب الازمات والتفسيرات الخاطئة ، يلزم الاعداد للاجتماع رفيع المستوى اعدادا جيدا .

ملاحظات عامة

يعتبر من الملائم اعادة التأكيد على معنى نهج "الكل المتكامل" . فاستنادا الى التفسير الذي أعطاه الامين العام للجانب القبرصي اليوناني وتم التأكيد عليه أثناء اجتماعات المستوى الادنى في جنيف ، لا تصبح العناصر المتفق عليها ملزمة بصورة رسمية إلاّ عندما يتم التوصل الى اتفاق بشأن جميع المسائل . وأي تفسير آخر ، وخاصة التفسير الذي يقيد حرية التفاوض ، فضلا عن انه لا ينهض على أساس فانه يتعارض أيضا مع أحكام مشروع البيان فيما يتصل بالتفاوض بشأن المسائل والترابط بين العناصر .

وأخيرا ، ينبغي ممارسة أقصى قدر من الحذر عند ادماج مشروع اتفاق نيسان/ابريل ١٩٨٥ ومشروع البيان . وعلى أي الحالات ، يجب ضمان ادخال جميع العناصر الواردة في مشروع البيان في أية وثيقة يتم اعدادها وتجنب ادخال أي تغييرات على النص حتى وان كانت صغيرة حيث أن هذه قد تؤدي لا الى تقليل درجة وضوحه فحسب بل أيضا الى تعريض وحدة الجمهورية الاتحادية وقدرتها على تسيير امورها للخطر .

٣٠ آذار/مارس ١٩٨٦

- - - - -